المتحدة قد تقدمتا باقتراحين منفصلين بشأن انشاء لجنة خاصة بفلسطين ؛ فقد اقترحت الارجنتين تأليف لجنة من ١١ عضوا من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، مع عضو من بلد عربي ، وخمسة اعضاء من بلدان اخرى لتمثيل كل المناطق ، والاستماع الى المندوب البريطاني وممثلي العرب واليهود ، ويكون لها كامل صلاحية تسجيل الوقائع ورفع التوصيات . اما الاقتراح الاميركي فقد نص على تأليف لجنة من ٧ اعضاء من غير الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وبدون مندوبين عرب . كما تضمن حق اللجنة في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية ، وتسجيل اقتراحات الحكومات والمنظمات والافراد وبالتالي اعطاء الحلول . وقد تم تبني الاقتراح الاميركي بعد تعديله ، في اعقاب فشل اقتراح سوفياتي — بولندي بتعديل الاقتراح الاميركي على نحو يقضي بزيادة الجملة التالية : « ان تعطي اللجنة اقتراحات لاقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية المستقلة » . وكان المندوب السوفياتي قد اعلن ان حل القضية الفلسطينية يتم باقامة الدولة الواحدة ، العربية ـ اليهودية ، مع حقوق متساوية بين العرب واليهود .

واذا كان من غير الممكن ان تقوم دولة كهذه بسبب استمرار الصراع العربي ـ اليهودي ، «فان تقسيم فلسطين بين دولة يهودية ودولة عربية يصبح ضروريا»[٢]. وكان هذا اول اقتراح بتقسيم فلسطين يطرح في الامم المتحدة . وقد لقي هذا الاقتراح احتجاجا شديدا من قبل الدول العربية الاعضاء التي طالبت بحقوق الفلسطينيين واستقلالهم ، كما طرح خلال النقاش سؤال رئيسي بشأن اللاجئين اليهود في اوروبا وعما اذا كانت هذه المسألة ستربط بالقضية الفلسطينية ام لا . فقد اوضح مندوب اوروبي اهمية الفصل بين المسألتين ، لان ربطهما لا يسهل ايجاد اي حل عادل ومناسب للقضية الفلسطينية . كذلك اصر المندوب السوري على ان هاتين المسألتين منفصلتان ، بينما اصر مندوب الوكالة اليهودية على ربطهما معا[٣] .

وهكذا لم يحظ الاعتراف بالحقوق الفلسطينية بتاييد عام ، كما ان ميثاق اللجنة الخاصة لم يشر الى انتهاء الانتداب واستقلال فلسطين . وتم ربط مسألة اللاجئين اليهود الاوروبيين بالقضية الفلسطينية . وفي ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٧ ، اتخذت الجمعية العامة قرارا تحت رقم ١٠٦ ، وبأكثرية ٤٥ صوتا في مقابل ٧ وامتناع ١ عن التصويت ، بتأليف لجنة خاصة لفلسطين United Nations Special Commitec on Palestine, [U.N.S.C.O.P. وتكليفها باعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين ، للنظر فيه في دورة الجمعية العادية المقبلة . وسيكون للجنة اوسع السلطات للتأكد من الحقائق وتسجيلها ، ولتحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ، وعلى اللجنة الخاصة ان تقرر قواعد اجراءاتها والقيام بالتحقيقات في فلسطين ، وحيث ترى ان ذلك قد يكون مفيدا ، وتتلقى الشهادات الخطية والشفهية ودرسها ، من السلطة المنتدبة ، وممثلي سكان فلسطين ، ومن الحكومات والمنظمات والافراد ، كما ترى ذلك ضروريا وكما تعتبره ملائما في كل حالة . وان تولي المصالح الدينية اقصى عنايتها ... »[٤] . كما طلبت الجمعية العامة ، في القرار رقم ١٠٧ ، من سكان فلسطين الامتناع عن التهديد بالقوة او استعمالها .

التقسيـــــم : زارت اللجنة الخاصة فلسطين في منتصف شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧ . فاستقبلت بالاضراب . واقيم ، اثناء وجودها في القدس ، مهرجان كبير للعمل من